

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولاً - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٧٠ (٢٠١٢) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وطلب إلى أن أقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل ٤٥ يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء هذه الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة منذ صدور تقرير المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/139) إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ ويورد مجملًا للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة تمشيًا مع الولاية الموكلة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ٢٠٧٠ (٢٠١٢).

ثانياً - المستجدات السياسية والأمنية

الحالة السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قطعت هايتي أشواطاً كبيرة نحو إنشاء مجلس انتخابي انتقالي والنهوض ببرنامج الحكومة المؤلف من خمسة أركان في مجال السياسات العامة (العمالة، والتعليم، والبيئة، والطاقة، وسيادة القانون). إلا أن استمرار التأخر في تنظيم انتخابات من المفترض إجراؤها منذ وقت طويل وتوتر العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة من العوامل التي قد تهدد بتقويض التقدم المحرز في عملية تحقيق الاستقرار.



٣ - وبمناسبة عيد العمال في ١ أيار/مايو، شدد رئيس هايتي، ميشيل جوزف مارتيلي، على أهمية التضامن الوطني وتعزيز المؤسسات من أجل إعداد البلد بشكل أفضل للاستثمار الأجنبي دعماً لتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الرئيس مارتيلي ورئيس الوزراء لوران لاموت زيارات إلى مقاطعات عديدة لتدشين برامج الحكومة ومشاريعها التي نفذت تمشياً مع سياسة "الأركان الخمسة" لإدارة مارتيلي. وتتراوح هذه المشاريع التي يتلقى العديد منها الدعم من أموال المانحين بين تشييد الطرق والمدارس والمستوصفات والمباني الرسمية ودعم الإنتاج الزراعي وإعادة التحريج.

٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، مثل الرئيسان السابقان ريني بريفال وحاك - برتران أريستيد أمام أحد القضاة إثر استدعاء المحكمة لهما في قضية اغتيال الصحفي جان ليوبولد دومينيك في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ومثل الرئيس السابق جان - كلود دوفالييه أيضاً أمام المحكمة في قضية مستقلة. وحيث أن ذلك لم يؤدي إلى الإحلال بالنظام العام، فإن ذلك كان مؤشراً على التوصل إلى قدر معين من الاستقرار في الحالة السياسية والأمنية.

٥ - إلا أن هذه المكاسب تأثرت بالتقدم المحدود المحرز في تنظيم انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية الفرعية التي تأخرت كثيراً عن موعدها. وبعد مفاوضات مطوّلة دامت أشهراً بين الفروع الثلاثة للحكومة، أنشئ المجلس الانتخابي الانتقالي (الهيئة الانتقالية للمجلس الانتخابي الدائم) أخيراً في ١٩ نيسان/أبريل. وعلى الرغم من البيانات العامة المتكررة التي أدلت بها السلطة التنفيذية تأييداً لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، شهدت أعمال التحضير للانتخابات تأخيرات كبيرة. واحتاج البرلمان إلى سبعة أشهر لترشيح أعضائه الثلاثة في المجلس الانتخابي. وقدم المجلس الانتخابي مشروع القانون الانتخابي إلى السلطة التنفيذية بعد تأخير دام شهراً؛ ولم تقدم السلطة التنفيذية بعد مشروعها المنقح إلى البرلمان. ودفع هذا التأخير بعدد من العناصر السياسية الفاعلة والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني إلى الإعراب عن تشكيكها في احتمال إجراء الانتخابات عام ٢٠١٣. ولتبيد هذه المخاوف جزئياً، أعلن رئيس الحكومة لاموت في أواخر شهر حزيران/يونيه عن إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والأمم المتحدة للإسراع في الأعمال التحضيرية للانتخابات.

٦ - وفي هذا السياق، حذر عدد من النواب ومثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من حصول مزيد من التأخير في تنظيم الانتخابات نظراً إلى الانتهاء المحتمل لولاية ثلث ثانٍ في مجلس الشيوخ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حسبما ينص القانون الانتخابي

لعام ٢٠٠٨. وينص هذا القانون على أن مدة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بموجب ذلك القانون والبالغة ست سنوات تنتهي عام ٢٠١٤ لأن القانون أقرّ على أمل أن تجري الانتخابات في ٢٠٠٨ وليس في عام ٢٠٠٩. وبالتالي، يحتاج بعض المراقبين بقولهم إن أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون لولاية كاملة مدتها ست سنوات، مما يعني أن ولاية هذه الفئة من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين عام ٢٠٠٩ ينبغي أن تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويستند هؤلاء المراقبون في رأيهم إلى دستور عام ١٩٨٧ والدستور المعدل عام ٢٠١١، الذي يعتبرونه القانون الأعلى للبلد وله الأسبقية على القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨. وفي حال لم تجر انتخابات عام ٢٠١٣، وكانت الغلبة لرأي الذين يحتاجون تأييداً لتطبيق القانون الانتخابي الصادر عام ٢٠٠٨، فسوف يؤدي ذلك إلى تعطيل الجمعية الوطنية (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). وبناءً عليه، صوّت مجلس الشيوخ بالإجماع في ٢ تموز/يوليه على تعديل القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨ لإحباط إمكانية تعطيل مجلس الشيوخ، وبالتالي الجمعية الوطنية، بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبعد هذا التصويت في مجلس الشيوخ، أعلن مجلس النواب أنه سيجري تصويتاً مماثلاً، ولكنه لم يفعل حتى الآن.

٧ - وعلى خلفية الانتقادات المتزايدة بشأن التأخير في تنظيم الانتخابات، ظل التوتر يشوب العلاقات بين السلطة التنفيذية والبرلمان. ومع استمرار الخلاف حول تاريخ انتهاء ولاية أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين عام ٢٠٠٩، نشأ خلاف أيضاً حول ادعاءات بعدم خضوع الحكومة للمساءلة عن إدارتها للمخصصات المالية في إطار حالة الطوارئ عقب الإعصار ساندي، والادعاءات بأن بعض أعضاء الحكومة يحملون جنسية أجنبية. وغذّت استقالة ثلاثة وزراء في الحكومة التكهنات بشأن إمكانية حدوث تعديل وزاري في الحكومة للمرة الثالثة منذ أن أدى لاموت اليمين بوصفه رئيساً للوزراء في أيار/مايو ٢٠١٢.

٨ - وفي غضون ذلك، أصبح استمرار وجود البعثة في هايتي على نحو متزايد موضع تشكيك من جانب عدد من الأطراف السياسية المؤثرة والأطراف المؤثرة في المجتمع المدني. وفي ٢٨ أيار/مايو، أقر مجلس الشيوخ بالإجماع قراراً غير ملزم يدعو فيه إلى الانسحاب التدريجي والمنظم للبعثة بحلول أيار/مايو ٢٠١٤. وأقر مجلس الشيوخ قراراً مماثلاً عام ٢٠١١. واجتمع ممثلي الخاص في مناسبات عديدة بالرئيس مارتيلي ورئيس الوزراء لاموت لتوضيح الخفض المستمر لوجود البعثة وخطة تركيز أنشطتها. وأعرب القائدان عن تأييدهما لانسحاب البعثة على مراحل نظراً إلى ازدياد قدرة المؤسسات الوطنية. وأنشئ فريق عامل مشترك بين الحكومة والبعثة في نيسان/أبريل لرصد النقل التدريجي والمنظم للمسؤوليات إلى الحكومة.

تقييم الحالة الأمنية

٩ - ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة نسبياً طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع انخفاض عدد القلاقل المدنية والجرائم الرئيسية على حدٍ سواء. وحصلت مظاهرات ارتبط معظمها بالتطلعات الاجتماعية والاقتصادية مثل انعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية. واتسمت الأغلبية العظمى لهذه المسيرات الاحتجاجية بطابع سلمي. وبعد أن بلغ عدد المظاهرات شهرياً ذروته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأغذية أساساً، انخفض إلى النصف تقريباً من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ واستقر متوسطه عند ٥٧ مظاهرة شهرياً. وتأثرت منطقة بور - أو - برانس الحضرية (المقاطعة الغربية) أكثر من غيرها بهذه مظاهرات الاحتجاجية.

١٠ - وأظهرت الإحصاءات المتعلقة بالجرائم التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة اتجاهاتاً مطرداً نحو انخفاض عدد جرائم القتل، التي بلغ متوسطها الشهري ٦١ جريمة قتل بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٣، بعد أن كان يبلغ ٩٠ جريمة قتل في الفترة نفسها عام ٢٠١٢. ونجم هذا التحسن جزئياً عن العمليات المشتركة العديدة الناجحة التي نفذتها الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة في المناطق الحساسة أمنياً من بور - أو - برانس، حيث حصلت ٨٣ في المائة من جميع الحالات تقريباً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مما ساعد على خفض الطفرة التي لوحظت سابقاً في عنف العصابات. وسُجِّل أيضاً انخفاض في عدد حالات الخطف التي بلغ متوسطها الشهري ٩ حالات. وهذا أقل بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً من المتوسط الشهري الذي سجل أثناء الفترة السابقة المشمولة بالتقرير وبما يتسق مع الفترة نفسها عام ٢٠١٢. وتراجع متوسط عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها شهرياً من ٤٥ حالة إلى ٣١ حالة أثناء الفترة نفسها عام ٢٠١٢.

١١ - وظهرت مجموعة صغيرة من عناصر يزعم بأنها من القوات المسلحة السابقة ظهوراً سلمياً مرة واحدة في الضواحي الغربية لمنطقة بور - أو - برانس الحضرية أثناء عيد العلم في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣. إلا أن هناك تقارير تفيد بأن السلطات المحلية تستخدم عناصر مدنية لأنها الشخصية أو للسيطرة على أماكن معينة ضمن بلدياتها وتزودها أحياناً بالأسلحة.

١٢ - واستمر أداء الشرطة الوطنية في التحسن نظراً إلى أنها باتت تضطلع بمسؤولية متزايدة عن توفير الأمن الداخلي، ولا سيما في المقاطعات الأربع التي انسحب منها العنصر العسكري التابع للبعثة (غراند - أنس، ونيب، والمقاطعة الشمالية - الغربية، والمقاطعة الجنوبية). غير أن البعثة ظلت تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار عموماً، لا سيما حين تعين اتخاذ إجراءات صارمة للتدخل في المناطق الحساسة أمنياً، ولدى اندلاع اضطرابات

مدنية عنيفة. وبالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، حافظت البعثة على وجود عسكري ووجود للشرطة في المناطق التي تندلع فيها أعمال عنف وفي بعض مخيمات النازحين داخلياً. وفي الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، قام العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعان للبعثة بتسيير ٧ ٤٤٤ دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية في بور - أو - برانس والمناطق المجاورة لها، و ١٤ ٦٦٣ دورية مشتركة في سائر أنحاء البلد.

ثالثاً - مستجدات الحالة الإنسانية والاقتصادية والتعافي

١٣ - قُطعت أشواط، كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بإعادة توطين الأشخاص الذين نزحوا من جراء زلزال عام ٢٠١٠. فوفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، أُغلق ٣٣ موقعاً للأشخاص المشردين داخلياً ونقل أكثر من ٣٤ ٠٠٠ شخص في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٣. وتعزى نسبة ٩٠ في المائة من هذا الانخفاض إلى برامج العودة التي يدعمها المجتمع الدولي. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان نحو ٢٧٩ ٠٠٠ شخص يعيشون في ٣٥٢ موقعاً. وبذلك يصل مجموع عدد الأشخاص المشردين داخلياً الذين غادروا المخيمات بين عام ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى قرابة ١ ٢٥٧ ٥٠٢، مما يشكل انخفاضاً إجمالياً بنسبة ٨٢ في المائة.

١٤ - ورغم هذا التقدم المحرز في ما يتعلق بإعادة التوطين، ما زالت حماية المشردين داخلياً من دواعي القلق الرئيسية. ونظراً إلى الانخفاض السريع لتمويل الأعمال الإنسانية، فإن الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي ونظافة شخصية في المخيمات تتراجع أسرع من عدد المشردين داخلياً. وعلاوة على ذلك، فإن ٧٤ في المائة من المخيمات المتبقية موجودة على أراضٍ خاصة ينتظر أصحابها بفارغ الصبر المطالبة باسترجاع ملكيتهم. وفي نهاية حزيران/يونيه، كانت هناك ١٠٥ مخيمات مهددة بالإخلاء مما يؤثر على نحو ٧٥ ٠٠٠ شخص. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٣، أرغمت ١ ١٧٧ أسرة معيشية على إخلاء أربعة مخيمات، وغالباً ما حصل ذلك بمشاركة الشرطة أو الحكومة. وعلى الرغم من تضافر جهود منسق الشؤون الإنسانية والبيانات العامة التي أصدرتها الحكومة عن إجراء تحقيقات قانونية وزيادة حماية المشردين داخلياً، لم يلاحظ إحراز أي تقدم على هذه الجبهة.

١٥ - وما زالت هايتي تواجه تحديات إنسانية كبيرة تتعلق بانعدام الأمن الغذائي. فلقد كشفت البيانات التي قدمتها هيئة التنسيق الهايتية الوطنية للأمن الغذائي أن ١,٥ مليون هايتي يواجهون أزمة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وانعدام الأمن الغذائي مشكلة قائمة منذ

وقت طويل في هايتي وقد تفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب الأضرار التي أحدثتها إعصار ساندي عام ٢٠١٢، واستفحال موجات الجفاف في المنطقة، وتدني محاصيل شتاء عام ٢٠١٢ وزيادة أسعار الأغذية. ورغم أن ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من أصل ١,٥ مليون شخص يحتاجون إلى الدعم الضروري لإنقاذ حياتهم تلقوا المساعدة في النصف الأول من عام ٢٠١٣، لا يزال ٨٠٠ ٠٠ شخص بدون مساعدة. وتثير توقعات بأن موسم الأعاصير في عام ٢٠١٣ سيكون أكثر حدة من المتوسط المخاوف بشأن حدوث مزيد من التدمير لا للمحاصيل فحسب بل ولسبل كسب العيش والممتلكات أيضاً.

١٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أجرى صندوق النقد الدولي تقييماً للحالة الاقتصادية الكلية في هايتي واعتبرها مستقرة، ولاحظ في الوقت نفسه استمرار أوجه الضعف المؤسسي والهيكلي العميق والقابلية للإصابة بالصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، خفض معدل النمو المقدر للسنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٣,٤ في المائة، أي إلى نسبة أدنى بكثير من التوقعات السابقة التي بلغت ٦,٥ في المائة، والسبب الرئيسي لذلك هو ضعف التعافي لعملية الإنتاج الزراعي بعد موسم الأعاصير وموجات الجفاف في العام الماضي. وكانت جباية الضرائب في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ أقل من الأهداف المدرجة في الميزانية وذلك نظراً إلى ضعف أداء إدارتي الضرائب والجمارك. ولقد ولد تراجع المعونة الدولية إلحاحاً أكبر بشأن ضرورة تحسين جباية الضرائب. كما عجز إنفاق الحكومة عن بلوغ الأهداف المدرجة في الميزانية نتيجة أوجه الضعف في معدل تنفيذ الاستثمارات العامة.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

تقديم الدعم لمؤسسات الدولة

١٧ - وفر مشروع مؤشرات سيادة القانون الذي تولت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تيسيره خط الأساس الذي يمكن قياس التقدم المحرز في ضوئه لتعزيز مؤسسات سيادة القانون الرئيسية مثل أجهزة الشرطة والقضاء والسجون. وعقب تنظيم حلقة عمل وطنية عن نتائج الجولة الأولى من جمع البيانات، أدمجت وزارة العدل والأمن العام معظم التوصيات المتعلقة بإصلاح سيادة القانون في خطة عمل الوزارة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. ومع أن هذه الخطة تقدم رؤية لتطوير نظم العدالة في البلد، لا تزال هناك حاجة لإعداد خطة وطنية لتطوير نظم العدالة على نطاق أوسع. وفي هذه الأثناء، قام فريق مركز التنسيق العالمي المعني بالشرطة والقضاء والسجون في مقر الأمم المتحدة بزيارة إلى هايتي في

نيسان/ أبريل ٢٠١٣ ووضع خطة الدعم القطرية لهاتي بالتعاون مع البعثة وعدد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقدمت البعثة أيضاً مساهمات في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن سيادة القانون (٢٠١٣-٢٠١٦) وهي تواصل المساهمة في تنفيذ هذا المشروع بصورة مشتركة، حيثما يقتضي الأمر. وفي تطور ذي صلة، بدأ العمل بآلية تنسيق فريق الأمم المتحدة العامل المعني بسيادة القانون في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ لمتابعة تنفيذ أولويات سيادة القانون المبينة في خطة تركيز أنشطة البعثة.

١٨ - وبعدما استبدلت الإدارة جميع المسؤولين المنتخبين محلياً الذين انتهت مدة ولايتهم عام ٢٠١١ تقريباً بأشخاص معينين سياسياً، قدمت البعثة الدعم إلى المجالس البلدية المؤقتة المعينة حديثاً. وفي الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قدمت البعثة الدعم إلى وزارة الداخلية والمجتمعات الإقليمية لتنظيم ١٢ حلقة عمل تعريفية على نطاق البلد بالإدارة البلدية وإجراءات الميزانية. وفي مسعى لتعزيز مشاركة المواطنين على صعيد المجتمع المحلي، يسرت البعثة سلسلة من الاجتماعات العامة في ١٢٤ بلدية من ٣ نيسان/أبريل إلى ٢٨ حزيران/يونيه. واجتمع نتيجة هذه المبادرة ٦٧٠ ٨ شخصاً (من فيهم ٩٢٥ امرأة) يمثلون أصحاب المصلحة المحليين مثل السلطات المحلية وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

١٩ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني لتسيير عمل البرلمان وتيسير إقرار جدول الأعمال التشريعي للبلد. وفي ٤ تموز/يوليه، اتفق رئيس الوزراء لاموت ورئيساً لمجلس النواب والشيوخ على اثني عشر مشروع قانون ذات أولوية سيقوم البرلمان بتحليلها وإقرارها أثناء الدورة التشريعية العادية الثانية التي تعقد من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ولكن لم تدرج التشريعات ذات الأولوية مثل القانون الانتخابي المنقح والقانون المتعلق بعمل الأحزاب السياسية.

٢٠ - وتمشياً مع برنامج رئيس الوزراء، ساعدت البعثة هيئة الجمارك الهايتية، في إطار وزارة الاقتصاد والمالية، لتعزيز الإدارة والقدرات في مجال جباية الضرائب في موانئ الدخول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسدت البعثة المشورة التقنية بشأن وضع واعتماد خطة استراتيجية لإعادة تأهيل مديرية مراقبة الجمارك.

٢١ - وفي ما يتعلق بالاستعداد لمواجهة الكوارث، نظم كل من البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومديرية الدفاع المدني في أيار/مايو ٢٠١٢ حلقة عمل لمدة يوم واحد حضرها ١٠ منسقين تقنيين على مستوى المقاطعات و ١٠ منسقين للشؤون الإنسانية من البعثة لإعداد خطط طوارئ محلية بهدف مساعدة أشد البلديات ضعفاً. وبالإضافة إلى ذلك،

شيدت البعثة المركز الوطني للدفاع الوطني للاتصالات في حالات الطوارئ، ومركزاً للعمليات في الحالات الطارئة في المقاطعة الغربية في بور - أو - برانس يستوعب نحو ٥٠ موظفاً من موظفي الدفاع المدني.

تقديم الدعم للعملية السياسية

٢٢ - أجرى ممثلي الخاص حوارات مكثفة مع صانعي القرار السياسي في هايتي للدعوة إلى إحراز تقدم بشأن بدء العملية الانتخابية وإعداد جدول أعمال تشريعي بتوافق الآراء لعام ٢٠١٣. وفي ما يتعلق بالانتخابات، قدم ممثلي الخاص عدداً من المقترحات إلى الرئيس مارتيلي ورئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب بشأن تعزيز الحوار وإقرار القانون الانتخابي ونشره. وتعاونت البعثة أيضاً تعاوناً وثيقاً مع الشركاء الدوليين لهايتي، بمن فيهم أعضاء السلك الدبلوماسي في بور - أو - برانس، وذلك لخلق الزخم اللازم حول الأولويات الرئيسية للحكومة.

تقديم الدعم للانتخابات المقبلة

٢٣ - بعد إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت في ١٩ نيسان/أبريل، ركز أعضاء المجلس المنتخبون حديثاً على تعديل القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨ بدعم من البعثة. وفي ١ تموز/يوليه، أحال المجلس المؤقت هذه الوثيقة إلى السلطة التنفيذية. ورغم أن السلطة التنفيذية لم تقدم حتى الآن القانون الانتخابي إلى البرلمان، فإن البعثة أسدت المشورة التقنية إلى اللجنة المؤلفة من المجلسين التشريعيين في البرلمان بشأن القانون الانتخابي؛ ويسرت ومارست الضغوط لكي يُطبق الحد الأدنى الذي ينص عليه الدستور لمشاركة المرأة والحد من القانون بنسبة ٣٠ في المائة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثة، دورة تدريبية عن الشؤون الجنسانية والانتخابات شملت ٥٢ مشاركاً من المجلس الانتخابي وقدمت البعثة في الوقت نفسه الدعم إلى المجلس لصياغة خطة جديدة من أجل توعية الناخبين ووفرت المساعدة في مجال التخطيط إلى المدير العام للمجلس الانتخابي. وقدمت البعثة أيضاً الدعم اللوجستي إلى المكتب الوطني لتحديد الهوية وأفرقته المتنقلة لتسجيل الناخبين الجديد وتوزيع بطاقات الهوية الوطنية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى موظفي المجلس الانتخابي بشأن تحسين القائمة الانتخابية بما في ذلك ما يتعلق بنقل كشوف فرز الأصوات الانتخابية. ومن أصل الميزانية الانتخابية المؤقتة البالغة ٣٤ مليون دولار التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعهدت حكومة هايتي بتوفير ٣١,٥ مليون دولار منها بما في ذلك ٦٠٠ مليون غورد هايتي (أي حوالي ١٤ مليون دولار)، مما يخلف فجوة تبلغ ٢,٤ مليون دولار فقط.

العنصر العسكري

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العنصر العسكري التابع للبعثة في أداء مهمته الرئيسية التي تقضي بالحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، بالإضافة إلى التمكين من تقديم المساعدة الإنسانية والاستعداد للتصدي للكوارث. ولقد نفذت عدة عمليات أمنية وفقاً للإجراءات المعمول بها، تشرف الشرطة الوطنية بموجبها على العمليات بدعم من عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين للبعثة ومركز التحليل المشترك للبعثة. وركزت هذه العمليات على تعطيل أنشطة العصابات والأنشطة الإجرامية، لا سيما في منطقة بور - أو - برانس الحضرية (المقاطعة الغربية).

٢٥ - وإلى جانب تزويد البعثة بدعم هندسي واسع النطاق، قدمت سرايا الهندسة العسكرية التابعة للبعثة الدعم لطائفة واسعة من أولويات الحكومة التي ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية والأمنية للسكان، والتي تشمل إصلاح الطرق، وحفر الآبار، وحفر قنوات الصرف الصحي وتنظيفها، وتوزيع المياه، ونصب وحدات مسبقة الصنع.

٢٦ - ويبدو أن التأثير الأمني ضئيل، الناجم عن انسحاب العنصر العسكري التابع للبعثة من المقاطعات الأربع التي تقل فيها المخاطر الأمنية، مع أن الوضع قد يتغير مع بدء الفترة الانتخابية المقبلة. واتسمت معظم المظاهرات التي تسببت بها التظلمات الاجتماعية والاقتصادية بطابع سلمي. واستناداً إلى تقييم الأخطار الذي تجريه البعثة فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص تعتبر الشاغل الرئيسي في مجال إنفاذ القانون. ويجري وضع الخطط لنقل قوات الرد السريع جواً في حال نشأت حاجة ملحة لتعزيز الشرطة الوطنية أو عنصر الشرطة التابع للبعثة في هذه المقاطعات الأربع.

الشرطة

٢٧ - بعد اعتماد خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ في آب/أغسطس ٢٠١٢، تعاونت البعثة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري مع الشرطة الوطنية على اعتماد خطة مشتركة للتنفيذ. وستحوّل هذه الخطة تركيز الدعم الذي تقدمه البعثة إلى جهود تطوير الشرطة من خلال استراتيجية جديدة لوضع عناصر شرطة الأمم المتحدة في موقع واحد مع الشرطة الوطنية الهايتية، وفقاً للتوجيه المتعلق بالاشتراك في المواقع الذي وقّع عليه المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية ومفوض شرطة البعثة. وستشمل الخطة برنامج تقييم للاشتراك مع وحدة التخطيط الاستراتيجي، المنشأة حديثاً والتابعة للشرطة الوطنية الهايتية، في رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت الشرطة الوطنية نتائج هامة في مكافحة الجريمة، ولا سيما باعتقال ٤٢ من الخاطفين المشتبه فيهم. ويعزى هذا التحسن في الأداء جزئيا إلى الدعم المقدم من قوات البعثة لجهود منع ومكافحة العنف والجريمة، بما في ذلك عن طريق الاشتراك في موقع واحد، وتعزيز تبادل المعلومات، وزيادة العمليات المشتركة.

٢٩ - ومن أجل بلوغ غاية ١٥ ٠٠٠ من أفراد الشرطة العاملين بحلول عام ٢٠١٦، بدأ أفراد الدفعة الرابعة والعشرون دراستهم في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وكانت تضم ١ ١٠٢ من طلاب الشرطة (منهم ١١٦ امرأة) سيتخرجون من كلية الشرطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وبهذه الدفعة الجديدة، سيرتفع عدد أفراد الشرطة العاملين إلى حوالي ١١ ٢٠٠. وقد تم اتخاذ الخطوات الأولى من خطة استقدام الدفعة الخامسة والعشرين بالفعل لكفالة الانتقال السريع بين الدفعتين. وفي هذه الأثناء، بدأ ٤٢ من أفراد الشرطة الأقدم، ومنهم ٥ نساء، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، برنامجا مدته ٦ أشهر لتدريب مفوضي الشرطة في أكاديمية الشرطة الوطنية. ومن المتوقع أن تبدأ مجموعة ثانية تدريبا مماثلا ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ورغم أهمية المساهمات التي قدمها الشركاء الثنائيون لتطوير الشرطة، فإن التمويل لا يزال غير كاف لبلوغ جميع أهداف الخطة. ولا تتوفر الخبرات المؤهلة في المجال المدني ومجال الشرطة في البعثة لدعم الخدمات الاستشارية التقنية المطلوبة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية في مجالات الموظفين والميزانية والمالية والشراء والإمداد والشؤون القانونية وإدارة اللوجستيات، والرصد والتقييم وإدارة المشاريع، والسجل والمحفوظات، والأدلة الجنائية وتكنولوجيا المعلومات. ولسدّ هذا العجز، ينبغي عدم ادخار أي جهد لكفالة تحلي الموظفين الدوليين العاملين في البعثة بالمؤهلات والمهارات الاختصاصية المطلوبة. وعندما يتعذر على البلدان المساهمة بأفراد الشرطة توفير عناصر شرطة متخصصة، أو عندما تكون الاستمرارية مهمة، ينبغي استقدام أفراد مدنيين من خلال عملية التوظيف المعتادة أو استعارتهم من الدول الأعضاء. وستظل المساعدة السخية من جانب المجتمع الدولي ذات أهمية بالغة لتمكين الشرطة الوطنية من استيفاء المعايير الرئيسية بحلول عام ٢٠١٦.

٣٠ - وتواصلت في جميع أنحاء البلد الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة الوطنية بالاشتراك مع البعثة لفحص سجلات أفراد الشرطة بهدف إتمام التصديق على شهاداتهم. وحتى الآن، جرى استعراض ٧٣٦ ٤ ملفا استعراضا تاما، مما أسفر عن إصدار شهادات ٦٠٦ ٤ من الأفراد، في حين لم يصدّق على ١٣٠. ومن بين هؤلاء، أبلغ ٧٩ فردا بقرارات فصلهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وواصلوا ممارسة حقهم في الاستئناف. وتواصل فحص سجلات باقي أفراد الشرطة الوطنية، حيث يوجد ٧٧٠ ٢ ملفا مفتوحا ولا تزال ٤١٠ ٥ ملفات يتعين استعراضها. وفي إطار الجهود الرامية إلى إكمال مراقبة سوابق طلاب الشرطة الجدد

قبل تخرجهم وفقا لأحكام خطة التطوير، تتواصل المناقشات بشأن إنشاء وحدة جديدة داخل هيئة التفتيش العامة تضطلع بفحص سجلات المرشحين.

٣١ - وفي محاولة لتحسين القدرة الرقابية لهيئة التفتيش العامة على الشرطة الوطنية، أُعدت خطة استراتيجية لبناء القدرات تهدف إلى التغلب على التحديات القائمة التي تعوق استقلالية هيئة الرقابة وفعاليتها، بما في ذلك ضعف ملاك الموظفين، ونقص المعدات، وعدم كفاية التدريب المتخصص، والموارد المالية المحدودة.

حماية الفئات الضعيفة

٣٢ - أبقي العنصران العسكري والشرطي التابعان للبعثة على وجودهما في مخيمات المشردين داخليا وفي المجتمعات الحضرية المهشة المعرضة للجريمة حيث تتعرض النساء والأطفال للعنف الجنسي والجنساني. وبدعم من البعثة، نفذت الشرطة الوطنية الهايتية سلسلة من برامج خفارة المجتمعات المحلية لتحسين حماية السكان وتعزيز ثقة الجمهور في الشرطة الوطنية. ومن بين مواقع المشردين داخليا المتبقية البالغ عددها ٣٥٢ موقعا، جرى تأمين ثلاثة مخيمات عالية المخاطر (جان-ماري - فانسان، وبيتيون - فيل كلوب، وكارادوه) عن طريق توفير وجود أممي للبعثة على مدار الساعة، وتأمين ٢٤ مخيما إضافيا عن طريق تسيير دوريات يومية. وتتولى دوريات عشوائية تأمين بقية المواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى العنصران العسكري والشرطي ٩٥٢ ٧ دورية في مخيمات المشردين داخليا في المنطقة الحضرية الكبرى لبور - أو - برانس.

الحد من العنف الأهلي

٣٣ - واصلت البعثة، في إطار برنامجها للحد من العنف الأهلي، اتخاذ مبادرات لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية الحضرية المهشة من أجل معالجة ارتفاع معدل بطالة الشباب، وضعف المؤسسات الأمنية، وأنشطة العصابات الإجرامية. وعالجت البعثة هذه المسائل من خلال دعم تنفيذ المشاريع البيئية الواسعة النطاق التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، والتدريب على المهارات المهنية، وتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل من أجل تزويد أفراد العصابات السابقين والشباب المعرضين للخطر والفئات الضعيفة ببدائل اجتماعية واقتصادية للجريمة والعنف. وأنجزت البعثة ٥٧ مشروعا في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ وشرعت في تنفيذ ٤٨ مشروعا جديدا تبلغ قيمتها ٨ ملايين دولار في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. وشملت هذه الأخيرة ٢٣ مشروعا من المشاريع الكثيفة اليد العاملة تركز على إدارة أحواض تصريف المياه، والبنية التحتية في المدن، وإعادة تأهيل القنوات، وتوفير

فرص عمل مؤقتة لما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ من الشباب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل التدريب المهني والمشاريع المدرة للدخل إلى ١ ٦٠٠ مستفيد. وعلاوة على ذلك، نظمت البعثة، بالشراكة مع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، ٩٠ دورة للتوعية لمناهضة العنف في الأحياء المعروفة بتاريخها العنيف، استفاد منها أكثر من ٣٢ ٥٠٠ شخص. ويعمل برنامج الحد من العنف الأهلي على تركيز نطاق مشاريعه لمواصلة المساعدة في تركيز البعثة المتزايد على سيادة القانون في المناطق الأكثر صعوبة وهشاشة في البلد.

العدالة

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ المجلس الأعلى للقضاء خطوات لتوطيد سلطته على الجهاز القضائي في محاولة للحد بشكل كبير من التدخل السياسي في الشؤون القضائية. وعلى وجه الخصوص، بدأ المجلس الأعلى بدعم من البعثة يهتم بصورة فعلية بفحص سجلات القضية قبل تعيينهم، واتخذ خطوات لتنفيذ أجزاء من هياكله الإدارية، وأصدر تعميمات تأمر المحاكم بتقديم تقارير منتظمة عن عدد القضايا التي تم البت فيها، وأسباب الاحتجاز السابق للمحاكمة، فضلاً عن إخضاع قضية الصلح - وهم أدنى مستويات الجهاز القضائي - إلى سلطة المحاكم بدلاً من سلطة المدعين العامين (الذين يعملون تحت إشراف وزارة العدل والأمن العام). ومع ذلك، لا تزال هناك تقارير عن تعيين قضية الصلح دون الامتثال للشروط القانونية.

٣٥ - وقدمت البعثة الدعم لفريق عامل يعمل على تنقيح القانون الجنائي وقانون أصول المحاكمات الجنائية وشاركت في عمله. وقد وافق مجلس الحكومة على مشروع القانونين، اللذين ينتظران موافقة مجلس الوزراء قبل عرضهما على البرلمان، حيث يُتوقع أن تُضاف إليهما تنقيحات أخرى قبل اعتمادهما.

الإصلاحات

٣٦ - قدمت البعثة الدعم التقني إلى إدارة السجون في وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لتطوير السجون (٢٠١٣-٢٠١٦). واستمر دعم بناء القدرات المقدم من بعثة الأمم المتحدة في تحسين نظام تسجيل السجناء من خلال ضمان تسجيل كل سجين، مما يمكّن من الإسراع في تحديد حالات الاحتجاز غير القانوني لتقوم السلطات القضائية بالإفراج عن المحتجزين فيها.

٣٧ - وقدمت البعثة الدعم إلى إدارة السجون في بناء الشراكات مع المستشفيات المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية من أجل تحسين الخدمات الصحية في السجون. وأسهمت هذه الجهود، بالإضافة إلى توفير التوجيه والتدريب للموظفين الطبيين العاملين في

السجون من خلال وضع أفراد البعثة والأفراد المقدمين من الحكومة في مكان واحد، في خفض معدل وفيات التزلاء (من ١,٣٢ في المائة إلى ٠,٤٩ في المائة) وفي السيطرة على انتشار مَرَضِي الكوليرا والسل. وتعاون وثيق مع وزارة العدل، لا تزال البعثة تدعم أربعة من مكاتب المساعدة القانونية في بور - أو - برانس، وقد جهزت ٥٠٠٠ قضية حتى الآن. وتوفر هذه المكاتب التمثيل القانوني للأشخاص الذين يلقي عليهم القبض ولتزلاء السجون أثناء جلسات المحاكمة. ونتيجة لذلك، فإن عددا كبيرا من الموقوفين لم يدخل نظام السجون، وتم البت في القضايا المعلقة منذ فترة طويلة من الزمن. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، نتيجة لعمل البعثة في مجال الدعوة، أُفرج عن ٥٥٠ سجيناً كانوا في الحبس الاحتياطي غير القانوني. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال العديد من المحتجزين يفتقرون إلى الوثائق القانونية المتعلقة بقضاياهم المعروضة على المحاكم.

حقوق الإنسان

٣٨ - واصلت البعثة رصد حالة حقوق الإنسان في هايتي والإبلاغ عنها ومساعدة السلطات الهايتية والمجتمع المدني من خلال أنشطة بناء القدرات. وكان إصدار مرسوم في ١٣ أيار/مايو بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان أحد أبرز التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تسهم هذه اللجنة إسهاما كبيرا في قيام هايتي بالتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والامتنال لها. ويمكن أيضا أن تزيد سرعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها هايتي في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وبالرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات رئيسية وأوجه قصور في النظام، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة الوطنية، وما يتصل بذلك من عدم كفاية معالجة الحالات المبلغ عنها من جانب هيئة التفتيش العامة للشرطة الوطنية الهايتية. وشملت المسائل الأخرى المثيرة للقلق عمليات الإخلاء القسري من مخيمات المشردين داخليا، واكتظاظ السجون، واسترقاق الأطفال، وطول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة، وتوظيف المدنيين للقيام بمهام الشرطة، وحالات انعدام الجنسية التي يعاني منها الأشخاص المنحدرون من أصل هايتي الذين يصلون إليها دون أي وثائق عن حالتهم المدنية. وتمثل الجهود التي يبذلها فريق عامل مشترك بين الوزارات معني بهذا الأمر إسهاما أساسيا في معالجة المسائل العديدة المتعلقة بانعدام الجنسية السائدة في هايتي. وقد اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأنشطة التوعية، وستقدم المساعدة التقنية لكفالة الامتنال للمعايير القانونية الدولية.

٣٩ - وفي تطور إيجابي، بدأ النظر في العديد من القضايا المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو أعيد فتح ملفاتها. وأحاطت البعثة علما بجلسات الاستماع في محكمة

الاستئناف في القضية المرفوعة ضد الرئيس السابق جان كلود دوفالبيه، واستدعاء الرئيسين السابقين ريني بريفال وجان - برتران أريستيد كشهود في التحقيق في القضية المتعلقة بقتل الصحفي جان ليوبولد دومينييك في عام ٢٠٠٠. ورغم هذا التقدم، واصلت البعثة توثيق حالات تثير الشكوك بشأن استقلالية الجهاز القضائي وتبرهن على استمرار الإفلات من العقاب في هايتي. وفي القضية المتعلقة بقتل ضابط الشرطة واكي كاليست في نيسان/أبريل ٢٠١٢، كُلفت لجنة برلمانية بدراسة طلب قاضي التحقيق برفع الحصانة عن عضوين في البرلمان يُزعم أنهما متورطان في القضية. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أوصت اللجنة بأن يمتنع مجلس النواب عن رفع الحصانة. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتخذ مجلس النواب قراراً نهائياً بشأن هذه المسألة.

الشؤون الجنسانية

٤٠ - لا يزال العنف الجنسي والعنف الجنساني يشكّلان مصدراً للقلق. فقد لاحظت البعثة قلة عناية واضحة من جانب الشرطة والسلطات القضائية في معالجة هذه الحالات، مما يفضي إلى درجة عالية من الإفلات من العقاب. وبغية معالجة هذا الوضع، عمل عنصر الشرطة التابع للبعثة عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة مثل مفوضية شؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم الناجين من العنف الجنساني. وشارك عنصر شرطة البعثة أيضاً في برنامج للتوعية يرمي إلى تدريب أفراد الشرطة الوطنية على منع العنف الجنسي والجنساني والاستجابة للادعاءات المتعلقة بهما. وقد دربت البعثة ٣٩ من مدربي الشرطة الوطنية، الذين قاموا بدورهم بتدريب ٧٣٧ من أفراد الشرطة الوطنية في الميدان. وتم كذلك إدماج المواد الدراسية في التدريب الأساسي الذي توفره كلية الشرطة في بور - أو - برانس.

٤١ - وقدمت البعثة الدعم التقني والمالي لمجلس النواب لكي يقوم بتنظيم حلقة عمل للدعوة للنهوض بمشاركة المرأة في الحياة العامة، بما يتماشى مع الدستور المعدل. وأدت العملية إلى صياغة وتقديم مقترحات مشتركة إلى المجلس الانتخابي بشأن إدماج الحصة الدنيا لتمثيل المرأة المنصوص عليها في الدستور، والبالغة ٣٠ في المائة، في القانون الانتخابي. كما نتج عنها إنشاء لجنة تقنية متعددة القطاعات معنية بالنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة.

حماية الطفل

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير عن ٢٦١ حادثاً مرتكباً ضد قاصرين، منها ١٧٣ حالة متصلة بالعنف الجنسي (١٣٨ حالة اغتصاب، و ١٥ حالة اغتصاب جماعي، و ٥ حالات شروع في الاغتصاب، واثنان من حالات بغاء الأطفال، و ١٣ حالة

اعتداء جنسي)؛ و ٧ حالات قتل؛ و ١٦ حالة اختطاف؛ و ٤ حالات استخدام للأطفال من قبل العصابات المسلحة؛ و ٢٢ حالة اعتداء جسدي؛ و ٧ حالات اتجار في الأطفال؛ و ٣٢ حالة إساءة معاملة للأطفال داخل الأسرة. وجرى أسبوعيا إطلاع الشرطة الوطنية ولواء حماية القاصرين على التقارير بغرض متابعتها. وفي جهدها الرامي إلى تعزيز النظام الوطني لحماية الطفل، دعمت البعثة التدريب الذي تمويله منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لعشرة من مدربي الشرطة من الشرطة الوطنية على حقوق الطفل وحماية الطفل، حيث سيتولى هؤلاء العشرة تنفيذ كل عمليات التدريب المتعلقة بحماية الطفل في أكاديمية الشرطة الوطنية. ومن أجل تحسين الإطار القانوني الذي ينظم حماية الطفل، يعمل كل من البعثة واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل الدعوة إلى أن يعتمد البرلمان القانون المتعلق بالاتجار بالبشر، بالإضافة إلى القانون المتعلق بتبني الأطفال، الذي أقره مجلس الشيوخ في أيار/مايو ٢٠١٣.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٣ - شكّلت إحدى عشرة وكالة من وكالات الأمم المتحدة فريقا مشتركا يُعنى بالإيدز من أجل العمل في أربعة مجالات استراتيجية للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. وتبين التقديرات الجديدة التي نشرتها وزارة الصحة العامة والسكان في آذار/مارس ٢٠١٣ أن الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الشباب بين ١٥ و ٢٤ عاما قد انخفضت بنسبة ٢١ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وفيما يتعلق بحالات انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، انخفضت الإصابات الجديدة بنسبة ٥١ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت البعثة في حملة توعية خلال يوم للتشجيع على إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية، الأمر الذي أدى إلى إجراء قرابة ألف شخص لاختبار الفيروس.

المشاريع السريعة الأثر

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصصت البعثة مجموع ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ٥ ملايين دولار لـ ١٣٨ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر. وجرى تمويل هذه المشاريع وفقا للأولويات المحددة للبعثة، في إطار شراكة مع السلطات الهايتية والمجتمع المدني في هايتي. وهي تشمل ما يلي: تدابير لاحتواء وباء الكوليرا والوقاية من الأمراض الأخرى المنقولة بالمياه (٣٨ مشروعا)؛ وتعزيز السلامة والأمن في المناطق الفقيرة وغير الآمنة من خلال تركيب مصابيح إنارة تعمل بالطاقة الشمسية في الأماكن العامة (١٨ مشروعا)؛ ودعم مؤسسات سيادة القانون والحكم الرشيد (٤٤ مشروعا)؛ وتأهيل البنى

التحتية والمباني العامة الأخرى (٣٠ مشروعاً). ونُفذت المشاريع الثمانية المتبقية في مجالي الزراعة وحماية البيئة.

السلوك والانضباط

٤٥ - واصلت وحدة السلوك والانضباط بالبعثة تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنع سوء السلوك، إذ نُظمت دورات تدريبية لما عدده ١٠٧٤ من أفراد البعثة. وقُدِّم تدريب محدد للمدربين بشأن منع سوء السلوك، وبالأخص الاستغلال والانتهاك الجنسيان، لقادة الجيش والشرطة والمنسقين. ودأب قادة البعثة على إبلاغ رسالة قوية لجميع أعضاء البعثة تذكّرهم بواجب المحافظة على أعلى معايير السلوك في جميع الأوقات، داخل منطقة البعثة وخارجها على السواء، وخلال أوقات الخدمة وخارجها.

الإعلام والتوعية

٤٦ - اتخذت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الإعلام أداة استراتيجية لدعم تنفيذ ولايتها. وتواصلت الجهود الإعلامية عن طريق العلاقات مع وسائط الإعلام الدولية والوطنية وعقد المؤتمرات الصحفية بانتظام، إضافة إلى إصدار النشرات الصحفية في الوقت الملائم وغيرها من المنتجات عبر وسائل منها إذاعة البعثة، والموقع الشبكي، والبث الحي على شبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام الاجتماعية والتلفزيون. واستخدمت البعثة منتجاتها الإعلامية للتوعية بالوقاية من الكوليرا، والتأهب للكوارث ولموسم الأعاصير، وكذلك للتعريف بالعمل الذي تقوم به البعثة لتعزيز الشرطة الوطنية ومؤسسات سيادة القانون في البلد. ووجهت البعثة جانبا كبيرا من جهودها الإعلامية نحو الشباب من قاطني المناطق المحرومة في بور - أو - برانس وغيرها من المناطق. وفي هذا الصدد، أطلقت البعثة حملة وطنية مناهضة للعنف تتعلق بمشاركة المواطنين، واللاعنف، وحقوق الإنسان، بما في ذلك التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة النساء والمعاقين في الحياة العامة وفي العملية الانتخابية المقبلة.

خامسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة التعافي والتنمية

التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٤٧ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري زيادة البرمجة المشتركة طبقا لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل الذي أقرته الحكومة. ومن بين البرامج المشتركة السبعة الحالية، يعمل صندوق تعمير هايتي مشروعين من خلال الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع للأمم

المتحدة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغ معدل الصرف الإجمالي على المشاريع الممولة من خلال صندوق تعمير هاييتي التابع للأمم المتحدة ٧٧,٥ في المائة.

٤٨ - وبعد إطلاق إطار تنسيق المعونة الموجهة إلى هاييتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أجرت الحكومة بدعم من الأمم المتحدة أول اجتماع دولي للجنة المعنية بفعالية المعونة في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي هذا الاجتماع الرفيع المستوى، التزمت الحكومة وشركاؤها بسلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز المزيد من مواءمة المساعدات الدولية مع الأولويات الوطنية، وزيادة الشفافية، وتعزيز المساواة المتبادلة. وتنفذ وزارة التخطيط والتعاون الخارجي حاليا خارطة طريق قصيرة الأجل ترمي إلى دعم الأداء الفعال للجدول التنسيق القطاعية والمواضيعية عن طريق مشاركة السلطات الوطنية، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني.

٤٩ - وبعد القيام بمهمة إلى هاييتي في نيسان/أبريل ٢٠١٣، دعا "فريق المدافعين السياسيين المعنيين بمواجهة الكوارث" رئيس الوزراء إلى الانضمام إلى عضوية المجموعة وحضور اجتماعها المقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وترمي مجموعة "المدافعين السياسيين" إلى تسليط المزيد من الاهتمام وتعبئة المزيد من الموارد لصالح مواجهة الكوارث في البلدان التي تواجه مخاطر مثل هاييتي، وهي تتكون من كبار ممثلي المؤسسات الدولية والوطنية الرائدة، بما في ذلك الجماعة الكاريبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونسيف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية.

الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على وباء الكوليرا

٥٠ - أفادت وزارة الصحة العامة والسكان أن وباء الكوليرا تسبب، بحلول ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بوفاة ٨ ١٧٣ شخصاً وإصابة ٢٨٢ ٦٦٤ شخصاً بهذا الداء، حيث وقعت ٢٥٨ وفاة و ٢٨ ٨٠٠ إصابة خلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٣. وتتوقع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وقوع ١١٨ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل ارتفاعاً بالمقارنة بعدد الإصابات المسجلة في عام ٢٠١٢، والبالغة ١٠١ ٠٠٠ إصابة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغ معدل الوفيات جراء الإصابة ١,١٨ في المائة على نطاق البلد، وهو ما يمثل انخفاضاً بالمقارنة مع المعدل المرتفع المسجل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو ٢,٤ في المائة. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم لجهود الحكومة الرامية إلى الوقاية من المرض وعلاجه عملاً بمبادرة الأمين العام الهادفة إلى دعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا التي أطلقت في شباط/فبراير ٢٠١٣. وعمل كلٌّ من منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونسيف مع وزارة الصحة العامة والسكان، وإدارة المياه

والنظافة العامة، والشركاء من أجل كفالة التصدي الملائم لحالات تفشي وباء الكوليرا. وتولت الأمم المتحدة أيضا تدريب موظفي الصحة وأعادت تأهيل وبنت مرافق الصحة والمياه والإصحاح بما فيها المستشفيات، ومراكز علاج الكوليرا، ونقاط المياه، والآبار، ونقاط الإماهة الفموية في مخيمات الأشخاص المشردين وغيرها من المواقع المعرضة للخطر. وأطلقت حملة تلقيح ضد الكوليرا، قامت فيها اليونيسيف بتوفير اللقاحات، وأدارتها وزارة الصحة العامة والسكان، من أجل تلقيح قرابة ١١٢ ٠٠٠ شخص في أشد المناطق تعرضا للخطر.

٥١ - وتبلغ ميزانية الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا ٤٤٣,٧ مليون دولار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وبناء على طلب من حكومة هايتي، تعكف اليونيسيف على إنشاء صندوق وطني سوف يتيح صرف أموال مكافحة الكوليرا. وقد دعا الائتلاف الإقليمي للمياه والإصحاح من أجل القضاء على الكوليرا في جزيرة إسبانيولا، بالاشتراك مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بالطب الأهلي والدروس المستفادة من هايتي، إلى عقد اجتماع للمانحين في واشنطن العاصمة في ٣١ أيار/مايو، حيث جرى التعهد بدفع ٢٩,١ مليون دولار، الأمر الذي رفع مجموع التعهدات لصالح الخطة الوطنية إلى ٢٠٩,٤ ملايين دولار. ومع ذلك، لا تزال أشد الاحتياجات إلحاحا استعدادا لموسم الأعاصير المقبل تعاني من نقص التمويل. ولم يتلق الجزء المتعلق بالكوليرا من خطة العمل الإنساني لعام ٢٠١٣، الذي يدعم مباشرة الخطة الوطنية، سوى ١١,٢ مليون دولار من متطلباته البالغة ٤٠ مليون دولار، بما في ذلك تعهدات قدرها ١,٥ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواجهة وباء الكوليرا فورا. ومنذ عام ٢٠١٢، انخفض عدد المنظمات الإنسانية المنخرطة في مواجهة الكوليرا إلى أكثر من النصف، وطراً انخفاض نفسه على المخزونات الطبية المطلوبة لعلاج الحالات المتوقعة في بقية عام ٢٠١٣.

سادسا - مستجدات الخفض التدريجي لعدد أفراد البعثة وإعادة تشكيلها

٥٢ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، أكمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة الخفض المقرر لعدد أفرادهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسُحب ما مجموعه ١٠٧٠ فردا عسكريا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وهو ما أسفر عن قوام مأذون به مجموعه ٦٢٧٠ فردا. وبالمثل، جرى خفض عدد أفراد شرطة البعثة بمقدار ٦٤٠ فردا، وصولا إلى قوام مأذون به مجموعه ٢٦٠١ من الضباط بمن فيهم ٥٠ ضابطا إصلاحيات.

٥٣ - وأدى تركيز أنشطة البعثة إلى المزيد من إعادة تشكيل العنصر العسكري في ٥ مراكز أمنية وإلى تخفيض عنصر دعم البعثة إلى ٤ مكاتب دعم. وأعيد نشر وحدات الشرطة المشكّلة

بغية ضمان أكبر تغطية ممكنة ومنع وقوع حالات فراغ أمني. وأسفرت إعادة التشكيل المتواصلة للبعثة إلى تقليص ١٠ مقار إقليمية إلى ٥ مكاتب إقليمية و ٥ مكاتب مقاطعات أصغر، وذلك بهدف زيادة تركيز أنشطة المكاتب الأخيرة خلال السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦.

٥٤ - ومع سير البرنامج الوطني لتدريب الشرطة طبقا للخطة المقررة وظهور علامات على التحسن التدريجي للحالة الأمنية، عملا بخطة تركيز الأنشطة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي المتضمنة في مرفق تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/139)، فإنني أوصي بأن يجري مجلس الأمن تخفيضا إضافيا للقوة العسكرية المأذون بها للبعثة من ٦ ٢٧٠ إلى ٥ ٠٢١ فردا من خلال انسحاب متوازن لـ ٢٤٩ من أفراد المشاة والأعمال الهندسية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن شأن هذا الخفض البالغ ١٥ في المائة في قوام البعثة من الأفراد النظاميين أن يتزامن مع الجداول الحالية لتناوب القوات، وقد يراعي أيضا إمكانية إجراء الانتخابات التي طال انتظارها.

سابعاً - الجوانب المالية

٥٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٦٧/٢٧٥ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مبلغا قدره ٦٠٩ ١٨٧ ٥٠٠ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فسوف تقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، كانت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ٢٢٦,٨ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ١٠٩,٢ مليون دولار. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، كان مجموع المبالغ المستحقة السداد للبلدان المساهمة في البعثة بقوات ووحدات شرطة مشكّلة يساوي ١٧,٨ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول السداد الربع السنوي.

ثامناً - ملاحظات

٥٦ - تدل الخطوات التي اتخذتها إدارة الرئيس مارتيلي نحو بلورة صورة جديدة لهايتي في الخارج لجذب الاستثمارات الأجنبية على صدق الرغبة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأثمرت جهود الحكومة عن زيادة كبيرة في الشراكات الاقتصادية وحددت الأمل بشأن القدرة في تحقيق التنمية والنمو في هايتي. وتستحق هذه الجهود الثناء وينبغي

استمرارها، وخصوصا وأن قوة النمو الاقتصادي في هايتي لم ترق إلى مستوى التوقعات المبدئية خلال العامين الماضيين.

٥٧ - وبالمثل، فإن تولي الرئيس مارتيلي الرئاسة المتناوبة للجماعة الكاريبية لمدة ستة أشهر خلال عام ٢٠١٣ قد سطر صفحة جديدة في انخراط هايتي في المنطقة بوجه أعم. ويمكن لالتزام هايتي بالتعاون الإقليمي عبر الجماعة الكاريبية في مسائل الأمن والإصلاح المالي والنمو الاقتصادي أن يتمخض عن فوائد ملموسة في مجال الاستقرار والتنمية لشعب هايتي الذي ما زال معظمه يعاني من البطالة والفقر.

٥٨ - غير أن العملية الديمقراطية في هايتي لا تزال عرضة لانتكاسات مرتبطة بغياب الاستقرار السياسي والصراع الداخلي بين سلطات الحكومة. ويحدوني قلق عميق إزاء التأجيل المستمر لإجراء الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية الذي نجم جزئيا عن طول أمد المفاوضات بين السلطة التنفيذية والبرلمان بشأن إنشاء مجلس الانتخابات وإقرار قانون الانتخابات وإصداره. وأدعو الزعماء السياسيين في هايتي للانخراط في حوار بناء للتوصل إلى الحد الأدنى من التوافق السياسي حول إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، ولا سيما أن المجموعة التالية من الانتخابات مقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠١٤ لاختيار قسم ثان من أعضاء مجلس للشيوخ ومجلس النواب.

٥٩ - ويحظى مثل هذا الاتفاق بأهمية بالغة لتفادي وقوع الحكم الديمقراطي تحت تأثير سلبى نتيجة للفراغ المؤسسي الذي سيحدث بعد انتهاء مدة عضوية ١٠ أعضاء بمجلس الشيوخ في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، واحتمال انتهاء فترة قسم ثان من أعضاء المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي حالة عدم إجراء انتخابات مجلس الشيوخ حتى ذلك الحين، فإن احتمال حل مجلس الشيوخ، وبالتالي الجمعية الوطنية، سيشكل نكسة كبيرة للعملية الديمقراطية لا طاقة لهايتي بها. وينبغي للحد الأدنى من التوافق أن ينطوي أيضا على اتفاق بشأن الجدول الزمني لإنجاز الأولويات التشريعية الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز بناء المؤسسات وضمان الاستثمارات وحماية حقوق الإنسان ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة. وما فتئ ممثلي الخاص يشجع بنشاط على الحوار السياسي بين الأطراف السياسية المعنية في هايتي، وسيستمر في ذلك.

٦٠ - وفي الوقت ذاته، لا بد أن تواصل الحكومة عملها على عدة جبهات من أجل تشجيع التقدم في اتجاه النقاط المرجعية لتحقيق الاستقرار المتفق عليها مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والواردة في تقريرى السابق إلى مجلس الأمن. ونرحب بإنشاء المجلس الانتخابي وفرقة العمل المعنية بالانتخابات وتعهد الحكومة بالإسهام بزهاء نصف ميزانية

الانتخابات. وينبغي تخصيص التمويل الكافي من الميزانية الوطنية لتغطية التكاليف التشغيلية للمجلس الانتخابي لكي يتسنى بناء القدرات التنظيمية والإدارية واللوجستية لهذا الكيان الانتخابي. وكسابق عهدها، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم العملية الانتخابية.

٦١ - وتعتبر تقوية الشرطة الوطنية أيضا من أهم النقاط المرجعية لتحقيق الاستقرار. ومطلوب من الحكومة والدول الأعضاء استمرار الالتزام بتوفير التمويل المناسب للشرطة لإعانتها على أن تكتسب قدرات احترافية وتصبح جديرة بالثقة وخاضعة للمساءلة. وأرحب ببرنامج التدريب والتعيين الخاص بالشرطة الوطنية بعد تجديده باعتباره عنصرا لا غنى عنه في سبيل تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠١٦ وهو الانتهاء من تعيين ١٥ ٠٠٠ ضابط عامل. ولضمان استمرار نمو الشرطة الوطنية نموا مستداما، بما في ذلك زيادة وجودها في المناطق، فلني أشجع الحكومة على أن تبذل جهودا أكثر تركيزا للاستجابة للاحتياجات المتنامية لهذه المؤسسة من الميزانية وللحاجة إلى تعزيز قدراتها الإدارية والتنظيمية كذلك. وأدعو القيادة العليا للشرطة الوطنية، بدعم من البعثة، ألا تدخر جهدا في تقوية هيئة التفتيش العامة ضمانا للمساءلة والانضباط الداخلي للمؤسسة.

٦٢ - وأشجع الحكومة على مواصلة تعزيز مؤسسات سيادة القانون التي توفر الضمانات اللازمة لجذب الاستثمارات وتعزيز الشراكات الاقتصادية والتنمية. ورغم إنشاء آليات الرقابة والمساءلة المنصوص عليها في الدستور فإنه لا مناص من أن تواصل الحكومة مع شركائها الدوليين بناء قدرات تلك المؤسسات ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المتفشية التي ما زالت تعرقل مسيرة التقدم في هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، لا غنى عن تمكين مؤسسات سيادة القانون الرئيسية، مثل الشرطة الوطنية والمجلس الأعلى للقضاء ووحدة مكافحة الفساد، من ممارسة عملها باستقلالية. وبعد انتهاء فترة المحكمة العليا للمحاسبات والمنازعات الإدارية في ١٨ تموز/يوليه، فلني أحث على الإسراع في تسمية أعضاء جدد لعضوية هذه الهيئة الرقابية الحيوية.

٦٣ - وإضافة إلى ضرورة تحقيق استقرار سياسي وتكامل وتطوير مؤسسيين أكبر، فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة لهايتي والمجتمع الدولي مضاعفة جهودهما لتحسين الحالة الإنسانية الراهنة، ولا سيما في ما يتعلق بتفشي وباء الكوليرا، وإن القضاء على الكوليرا في هايتي مهمة معقدة وصعبة ويتطلب التزاما طويل الأجل من قبل هايتي والمانحين الدوليين. ولهذا، فلني أدعو الدول الأعضاء إلى كفالة تقديم الأموال والخبرات اللازمة لهذا المجهود الإنمائي الطويل الأجل.

٦٤ - ورغم أن التحديات لا تزال قائمة، فقد تحقق تقدم ملحوظ على طريق الاستقرار في هاييتي منذ بدء نشر البعثة فيها. وفي ضوء ما تحقق مؤخرا من إنجازات وتطور التحديات التي تواجه هاييتي، ينبغي مواصلة الخطوات الجارية لإعادة تشكيل البعثة. في هذا الصدد، فإنه حري بنا بعد مرور تسع سنوات على بدء نشر البعثة أن ندرس ما إذا كان وجود عملية حفظ سلام كبيرة متعددة الأبعاد لا يزال هو الشكل الأنسب للدعم الدولي لهاييتي. وأعتزم أن أعمل مع حكومة هاييتي والدول الأعضاء على استكشاف أفضل السبل التي تتيح للأمم المتحدة مواصلة إسهامها في تحسين الاستقرار والتنمية في البلد. وفي هذا الإطار، سيُدرس خيار الاستعاضة عن بعثة تحقيق الاستقرار ببعثة مساعدة أصغر حجما وأكثر تركيزا بحلول عام ٢٠١٦، وسترد مقترحات بشأن كيفية المضي قدما في تقرير المقبل إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٤. وبينماؤكد من جديد عزمي على مواصلة تدعيم وجود البعثة، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٦٥ - وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص بالنيابة الذي انتهت ولايته، نايجل فيشر، على جهوده في دعم هاييتي. وأود أيضا أن أرحب بممثلي الخاصة الجديدة، ساندرا أونوريه، التي تولت مسؤولية البعثة خلال هذه الفترة الحاسمة في العملية الوطنية لتحقيق الاستقرار وفي التوقيت الذي يجري فيه إعادة تشكيل البعثة. وأخيرا، أود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة رجالا ونساء، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري وشركائه على التفاني المستمر والالتزام بتحقيق الاستقرار والتنمية في هاييتي.

المرفق الأول

التقدم المحرز في خطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦

- ١ - في تقريره السابق إلى مجلس الأمن (S/2013/139)، عرضت خطة لتركيز أنشطة البعثة. وأشارت إلى أن الخطة وُضعت بالتشاور مع الحكومة والشركاء الدوليين، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتشاور ممثلها الخاص على وجه الخصوص مع عدد من البلدان المساهمة بقوات التي أعربت عن دعمها لخطة تركيز الأنشطة وعن التزامها بعملية تحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون في هايتي. وبينما ستواصل البعثة مساعدة الحكومة على صون الأمن والاستقرار السياسي، فإن الخطة تحدد أربع نقاط مرجعية لتحقيق الاستقرار والتي تشكل إطاراً لوضع عملية تركيز أنشطة البعثة موضع التنفيذ.
- ٢ - يقدم هذا المرفق معلومات مُحدّثة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو تحقيق النقاط المرجعية الأربع لتحقيق الاستقرار وهي: تطوير قدرات الشرطة الهايتية؛ وبناء القدرات الانتخابية الهايتية؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والتقدم في مسائل الحوكمة الرئيسية.

الأهداف الأساسية

تطوير الشرطة

- ٣ - ركزت البعثة دعمها على رفع قدرات الشرطة الوطنية الهايتية تمهيداً مع خطة التطوير للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، على النحو التالي:

 - بدأ تدريب الدفعة الرابعة والعشرين التي تضم ١٠٢ ١ طالبا (بينهم ١١٦ امرأة) في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومن المقرر أن تتخرج الدفعة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويجري حالياً التحضير للدفعة الخامسة والعشرين
 - مولت الحكومة وشركاؤها الدوليون اثنان وخمسين مشروعاً بنية تحتية لتحسين مرافق الشرطة. وقد انتهى تنفيذ سبعة عشر مشروعاً وما زال واحد وعشرون مشروعاً قيد التنفيذ، ومن المقرر البدء في تنفيذ أربعة عشر مشروعاً
 - يجري حالياً إعداد قاعدة بيانات لتتبع الأصول المؤسسية وإدارتها
 - أتمت الحكومة عملية شراء أسلحة جديدة لجميع أفراد الشرطة الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتساعد البعثة في تسجيل كل مسدس في قاعدة البيانات

- انتهت صياغة الخطة الاستراتيجية لبناء قدرات مديرية الشرطة القضائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وتنتظر الموافقة النهائية
- بعد تخرج الدفعة الرابعة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سينضم حريجوها إلى الشرطة الوطنية مما يزيد من نطاق تغطيتها الجغرافية.

بناء القدرات الانتخابية

٤ - تهدف البعثة إلى تهيئة الظروف التي تتيح لحكومة هايتي أن تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن العملية الانتخابية بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت الإجراءات التالية:

- أنشئ مجلس انتخابي انتقالي في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣
- في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، شكل رئيس الوزراء فرقة عمل حكومية تضم ممثلين عن المجلس الانتخابي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلاً عن ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية بالعملية الانتخابية، من أجل تسريع التحضير للانتخابات
- يعكف المدير العام ومستشارو المجلس الانتخابي على إجراء التخطيط الانتخابي العام وإعداد الجدول الزمني للانتخابات؛
- التزمت حكومة هايتي بتقديم ٦٠٠ مليون غورد هايتي (حوالي ١٤ مليون دولار تقريباً) للميزانية الانتخابية المؤقتة البالغة ٣١,٢ مليون دولار. وأودع بالفعل ٣٠٠ مليون غورد هايتي (حوالي ٧ ملايين دولار) في الصندوق المشترك للترعاعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- أعد المجلس الانتخابي مشروع القانون الانتخابي الجديد وسلمه في ١ تموز/يوليه إلى السلطة التنفيذية، وهو مشروع يشتمل على تعديلات إن أُقرت فإنها قد تؤدي إلى خفض تكلفة الانتخابات.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

- ٥ - تركز البعثة أنشطتها في الوقت الحالي على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لكي تعزز سيادة القانون والمساءلة وآليات الرقابة فضلاً عن دفع عجلة الإصلاحات التشريعية البالغة الأهمية. وفي ما يلي أمثلة على هذه الأنشطة:

- انتهى فحص ملفات ٧٣٦ ٤ فردا من أفراد الشرطة الوطنية في هايتي. وجرى التصديق على استمرار ٦٠٦ ٤ منهم والتوصية باستبعاد ١٣٠. وما زالت عملية الفحص مستمرة لباقي أفراد الشرطة الوطنية
- أنشئت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات في ١٣ أيار/مايو
- ازدادت العمليات التي يقوم بها مكتب أمين المظالم بفضل تخصيص أموال له في الميزانية الوطنية واستقدام موظف واحد على الأقل لكل إدارة
- لم يُحرز سوى تقدم متواضع في القدرة التشغيلية لهيئة التفتيش العامة للشرطة الوطنية الهايتية رغم استلام المكتب تسع عشرة قضية جديدة متعلقة بما ارتكبه أفراد الشرطة من انتهاكات لحقوق الإنسان.

مسائل الحوكمة الرئيسية

- ٦ - تهدف البعثة إلى تشجيع الحوار للوصول إلى الحد الأدنى من التوافق السياسي بشأن الانتخابات وجدول الأعمال التشريعي وإلى دعم تقوية مؤسسات الدولة على المستويين المركزي والمحلي. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت الإجراءات التالية:
- انتهى إعداد ١٤٠ ميزانية بلدية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
- عقدت لقاءات عامة في ١٢٤ بلدية بهدف تشجيع المواطنين على المشاركة على صعيد المجتمع المحلي
- انخرطت الأطراف الوطنية المعنية في مناقشات بشأن القيام بمشروع للإصلاح الدستوري بهدف تقليل العدد المفرط للانتخابات التي يجب إجراؤها بموجب الدستور المعدل لعام ١٩٨٧.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد
عسكريين ووحدات عسكرية

(الأفراد الموجودون في الميدان في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣)

البلد	ضباط الأركان		القوات		المجموع
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
الأرجنتين	١١	٣٨	٥٢٣		٥٧٢
الأردن	١٠		٢٤٢		٢٥٢
إكوادور	١	١	٦٥		٦٧
اندونيسيا	٢		١٦٧		١٦٩
أوروغواي	١٠	٤٠	٩٠٣ ^(أ)		٩٥٣
باراغواي	٣	٦	١٥٤		١٦٣
البرازيل	١٨	١٦	٣٦٩ ^(أ)		٤٠٣ ^(ب)
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣	١٨	١٨٧		٢٠٨
بيرو	٨	٩	٣٥٧		٣٧٤
جمهورية كوريا	٢				٢
سري لانكا	١٣		٨٥٠		٨٦٣
شيلي	٣	٢٩	٤٣٢		٤٦٤
غواتيمالا	٥	١٣	١١٩		١٣٧
فرنسا	٢	١			٣
الفلبين	٢	٦	١٥٠		١٥٨
كندا	٤		٣٤		٣٨
نيجال	١٣	١٠	٣٤٠		٣٦٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٢			٩
المجموع	١١٧	١٨٦	٥٨٩٢		٦١٩٨

(أ) بما في ذلك بوليفي واحد ملحق بالوحدة البرازيلية.

(ب) قائد القوة يعمل بموجب عقد مع الأمم المتحدة ولهذا فهو غير مدرج في عداد قوام القوة.

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: تشكيل قوات الشرطة وقوامها

(الأفراد الموجودون في الميدان في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣)

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
الاتحاد الروسي	١	٤	صفر	صفر
الأرجنتين	١	١٢	صفر	صفر
الأردن	صفر	٢١	صفر	٣٢٠
إسبانيا	١	٧	صفر	صفر
إندونيسيا	صفر	٤	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	٤	صفر	صفر
باكستان	صفر	٧	صفر	١٤٠
البرازيل	٢	٣	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٣	١٠٦	٢١٣
بنن	١	٤١	صفر	صفر
بور كينا فاسو	٢١	٣٢	صفر	صفر
بوروندي	٨	٣٢	صفر	صفر
تركيا	صفر	١٧	صفر	صفر
تشاد	صفر	٣	صفر	صفر
توغو	صفر	٢	صفر	صفر
تونس	١	١٣	صفر	صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	صفر	٣	صفر	صفر
رواندا	٧	١٣	١٤	١٢٦
رومانيا	٣	١٥	صفر	صفر
سري لانكا	٢	١١	صفر	صفر
السلفادور	١	٦	صفر	صفر
السنغال	٢	٩	٧	١٣٢
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر
سيراليون	صفر	صفر	صفر	صفر

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
شيلي	٣	١١	صفر	صفر
صربيا	صفر	٥	صفر	صفر
الصين	صفر	صفر	صفر	صفر
غرينادا	صفر	صفر	صفر	صفر
غينيا	صفر	١٩	صفر	صفر
فرنسا	٢	٢٨	صفر	صفر
الفلبين	٣	١٧	صفر	صفر
قيرغيزستان	صفر	صفر	صفر	صفر
الكاميرون	٤	٣٣	صفر	صفر
كرواتيا	صفر	٣	صفر	صفر
كندا	٩	٧٨	صفر	صفر
كوت ديفوار	٦	١١٧	صفر	صفر
كولومبيا	٢	١٩	صفر	صفر
ليتوانيا	صفر	صفر	صفر	صفر
مالي	٢	٣٩	صفر	صفر
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	صفر	٢٣	صفر	صفر
النرويج	٤	٢	صفر	صفر
نيبال	١	٤	١٣	١٢٧
النيجر	١٢	٥٦	صفر	صفر
نيجيريا	١	صفر	صفر	صفر
الهند	صفر	صفر	صفر	٤٣٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٣٨	صفر	صفر
اليمن	صفر	٢٥	صفر	صفر
	١٠٧	٧٧٩	١٤٠	١ ٤٩٦
المجموع الفرعي	٨٨٦		١ ٦٣٦	
المجموع			٢ ٥٢٢	

